

Distr. General

20 January 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية



اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك،

الثلاثاء، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بوساكا (إيطاليا)

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١٠٧ من جدول العمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/52/12 و Add.1، A/52/97، A/52/116-S/1997/37، A/52/273، 274 و Corr.1 و 360)

١ - السيد غوغوبريدزا (جورجيا): قال إن حكومته تولي أهمية قصوى لمشكلة اللاجئين، إذ أن جورجيا تأثرت تأثراً خطيراً من جراء تدفق موجات المشردين داخليا واللاجئين نتيجة للمنازعات المسلحة في منطقتيها الانفصاليتين في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. وعلى الرغم مما تواجهه جورجيا من صعوبات في المرحلة الانتقالية، فإنها أحرزت تقدماً كبيراً فيما يتعلق بإقامة المؤسسات الديمقراطية وإضفاء الاستقرار على نمو اقتصادها. ومما يؤسف له، أن مشكلة اللاجئين الحادة والافتقار إلى جهود دولية موحدة لحل المشكلة يستنزفان موارد جورجيا، ويتسببان في الإضرار بخططها الإنمائية ويهددان سلامة مؤسساتها الناشئة.

٢ - وقال إن هناك مئتي وتسعين ألفاً من اللاجئين والمشردين، منهم ٩٥ ٠٠٠ طفل، مبعثرين في أنحاء جورجيا، يعيشون في ظروف قاسية. وفرص الحصول على الطعام محدودة والفقر منتشر على نطاق واسع؛ وقد أثرت الضغوط الناجمة عن الحرب وما تلاها من عزلة تأثراً نفسياً مؤلماً على الأطفال والكبار على السواء.

٣ - وأضاف أن حكومته تشعر بالقلق إزاء محنة الأطفال، ولا سيما للزيادة المطردة في أطفال الشوارع في تبليس، حيث يتعرضون لخطر التورط في مختلف الأنشطة غير المشروعة.

٤ - ومضى يقول إن بعض اللاجئين قد اختاروا، بمحض إرادتهم، العودة إلى ديارهم في أبخازيا مدفوعين بما يعانونه من ظروف معيشية شاقة، وهناك يتحملون مشقة الإزلال والتهديد المستمر من جانب القيادة الانفصالية.

٥ - وأردف يقول إن حكومته تعتقد أن وجود نهج إقليمي شامل يمكن أن يسهم إسهاماً ملحوظاً في الجهود الإنسانية التي يبذلها المجتمع الدولي. فقد أدى المؤتمر الإقليمي المعني باللاجئين والأشخاص المشردين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة المعقود في جنيف عام ١٩٩٦، والذي اعتمد برنامج عمل، إلى اتساع مجال أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتشمل مشاكل الأشخاص المرحلين والمشردين داخليا. وإن وفده واثق من أن نتائج المؤتمر ستؤدي إلى سلسلة من الخطوات العملية التي تمكن دول المنطقة من التغلب على تلك المشكلات على نحو أفضل. وقال إن قيام الدول المانحة بتحويل برامج المساعدة من شأنه أن يضمن تنفيذ برنامج العمل.

٦ - السيد عودة (مصر): قال إن المجتمع الدولي يواجه تحديات كثيرة في سعيه لحماية اللاجئين والأشخاص المشردين وتيسير إعادتهم الطوعية إلى أوطانهم وإن تغيير طبيعة المنازعات، بما تنطوي عليه من زيادة عدد انتهاكات حقوق الإنسان بالنسبة للمدنيين، قد جعل هذه المهمة أكثر صعوبة. وإن وفده يؤيد مبدأ إعادة

الطوعية للوطن فضلا عن حق الرجوع القانوني على المتسببين في انتهاكات حقوق الإنسان بالنسبة للاجئين، والمهاجرين والأشخاص المشردين.

٧ - وقال إن مفتاح الحل لمشكلة عودة اللاجئين الى بلادهم وضمان إعادة إدماجهم اقتصاديا واجتماعيا يكمن في التعاون الإقليمي بين الدول المعنية، والتعاون الدولي بين وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبين مختلف منظمات المعونة العاملة في هذا الميدان.

٨ - وأضاف أن وفده بينما يرحب بالنتائج المبيّنة في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/52/12 و Add.1) فيما يتعلق بانخفاض أرقام اللاجئين على المستوى العالمي وانعدام تدفقاتهم بأعداد ضخمة في عام ١٩٩٦ والربع الأول من عام ١٩٩٧ (الفقرات من ١ الى ٢)، إلا أنه يتساءل عما إذا كانت الحالة في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا قد أخذت في الحسبان، حيث أفضى تدهور حالة الأمن هناك الى وجود أعداد هائلة من اللاجئين.

٩ - وأردف يقول إن المجتمع الدولي ما زال عليه أن يفعل الكثير، على الرغم من الصكوك القانونية العديدة التي تدعمه، وإن وفده يثني على العمل المتناسق الذي تضطلع به المفوضية في البوسنة والهرسك، ويعتقد أنه من الضروري إيلاء أولوية عالية لعودة جميع اللاجئين الآمنة الى أوطانهم، بمن في ذلك اللاجئين الفلسطينيين، وتوويضهم عن الخسائر التي تكبدها نتيجة للطرده أو التشديد أو الاحتلال.

١٠ - واستطرد يقول إنه ينبغي عمل المزيد للتصدي لمشكلة اللاجئين في أفريقيا، التي تشكل عقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة. وينبغي توفير الحماية للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وسائر موظفي الوكالات الأخرى، وألا يسمح في نفس الوقت لأطراف النزاع بأن يستخدموا اللاجئين كسلاح. وكما ينبغي ضمان سهولة وصول الوكالات الى اللاجئين، كما ينبغي ابتكار نهج متكاملة من العمل الإنساني، بالمشاركة الكاملة من جانب جميع المعنيين. فضلا عن ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تدعم المفوضية ووكالات المعونة بأن تقدم لها الدعم المعنوي والمادي.

١١ - كبير الأساقفة مارتينو (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن العام الحالي بدأ بمشاهد تثير الهلع للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى ولكن مع مرور الزمن، تناقص القلق بشأن أولئك الأشخاص "ومضت الأمور في طريقها المعتاد". ويبدو أن هؤلاء الأشخاص قد طواهم النسيان.

١٢ - وأضاف أن اللاجئين كثيرا ما يجدون أنفسهم وقد صاروا الى حال أسوأ من الحال الذي أجبرهم على الرحيل من ديارهم، مكسسين في المخيمات بدون مياه نقية ومرافق صحية كافية أو بدون هذه المرافق على الإطلاق، مع طعام قليل، ومساعدات طبية تقتصر في بعض الأحيان على تدابير الصحة الإنجابية بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالإجهاض. وقال إن الكرسي الرسولي يلاحظ مع القلق أنه تبذل محاولات في مخيمات اللاجئين لتنفيذ سياسات سكانية يبدو أنها تتبع تأويلات خاطئة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، تفصح مكانا للإجهاض ضمن الأنشطة السكانية.

١٣ - ومضى يقول إن الأطفال الذين أصبحوا ضحايا للحروب ووجدوا المأوى في مخيمات اللاجئين لهم الحق لا في توفير الأمن الشخصي فحسب، وإنما في الحصول كذلك على حد أدنى من التعليم؛ إذ ينبغي أن تتاح لهم فرصة عمل شيء يفيدهم في مستقبل حياتهم.

١٤ - وقال إن مشكلة اللاجئين تنطوي على أبعاد مقطعة لنياط القلوب، من بينها: لم يعد اللاجئين منتجات ثانوية للمنازعات بل هم في أحيان كثيرة أهداف للمنازعات؛ وغالبية اللاجئين هم من المدنيين الأبرياء، و ٨٠ في المائة منهم من النساء والأطفال؛ ويعيش ما يقرب من ٩٠ في المائة منهم في البلدان النامية؛ وقد يصبح تسليم المعونة الإنسانية إليهم صعبا للغاية نظرا لتردد بعض الأنظمة في قبول هذه المعونة، ولأن العاملين في مجال تقديم المعونة أنفسهم كثيرا ما يصبحون ضحايا للعنف؛ وإن عددا كبيرا من اللاجئين يموتون من الجوع أو الأوبئة أو الألغام البرية؛ ويغلق كثير من البلدان الأكثر ثراء أبوابها في وجه اللاجئين، وكثيرا ما تكون البلدان النامية مثقلة ببقائهم الطويل الأمد؛ وتقاوم بعض الحكومات عودة اللاجئين لديارهم، وتصبح إعادة القسرية للاجئين إلى بلدانهم ممارسة معتادة في بعض البلدان المضيفة، بل إنها تحدث تحت التهديد بالسلاح.

١٥ - وتابع يقول إن هناك ما يزيد عن ٥٠ مليوناً من البشر يستصرخون الضمير العالمي، طالبين العدالة، فهم يريدون ممارسة حقهم في الحياة وفي بيت وفي وطن. ولكن الحل الدائم ما زال بعيد المنال، ربما لأن اللاجئين لا يحتلون مرتبة الأولوية الأولى في اهتمامات المجتمع الدولي. وقال إن هذه الحالة جابته المجتمع الدولي بتحديات ثلاثة هي: ضرورة اتخاذ إجراءات إنسانية، وضرورة اتخاذ إجراءات سياسية، والحاجة إلى التضامن. وقال إن الالتزام الذي أبداه العاملون في مجال المعونة الإنسانية الذين خاطروا بأرواحهم وسط ظروف غير مؤاتية هو شهادة على كرامة الإنسان. ويستحق العمل المتفاني الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمات غير حكومية أخرى عديدة الشناء الشديد.

١٦ - وقال إنه يتعين، أكثر من أي وقت مضى، التركيز على أسباب المشكلة وعلى طبيعتها العالمية. وينبغي إنشاء آليات وقائية أكثر فعالية، ويجب أن تستند الإجراءات إلى مفهوم جديد للأمن والتنمية؛ ويجب إيلاء مزيد من الاهتمام لضمان الاحترام الفعال لحقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية، كما ينبغي إظهار اليقظة إزاء تحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة ولا بد أن يُبحث من جديد مشروعية ممارسة اللجوء كحل للمشكلة.

١٧ - ومضى يقول إن التحدي الجوهرى يتمثل في التضامن. فبازدياد الوعي بوحدة الأسرة البشرية، ستنمو روح التعاون، وتنشأ عقلية مضيافة تزيح جانبا كل الحجج التي لا يغذيها إلا الخوف والأنانية. ولا بد من التوصل عاجلا إلى نهاية لأكبر مأساة بين جميع مآسي البشرية.

١٨ - السيد ديسكراغنولي - توناي (البرازيل): قال إن وفده بينما يرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة التي وردت في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/52/12 و Add.1)، يشارك المفوض السامي أيضا في قلقه العميق تجاه الاتجاه التقييدي المطرد الزيادة في منح حق اللجوء.

١٩ - وأضاف أن البرازيل تؤيد تأييدا، تاما وبلا تحفظ، الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة باللاجئين، وأنه ينبغي تطبيق أحكام هذه الصكوك، وعلى الأخص، حماية الأشخاص المضطهدين لأسباب تتعلق بالعنصر، أو العقيدة الدينية، أو المعتقدات السياسية أو جنسية المرء. وقد وسعت البرازيل من نطاق تفسيرها لتلك الصكوك لتشمل حماية جميع الأفراد الهاربين من حالات العنف المكشوف المرتكب داخل الدول وفيما بينها. وقال إن سبعين في المائة من اللاجئين الذين يعيشون حاليا في البرازيل هم ضحايا الحروب الأهلية.

٢٠ - ومضى يقول إن التماس حق اللجوء والحصول عليه هو حق أساسي للهاربين من الاضطهاد. وإن وفده يحث البلدان التي لم تفعل ذلك بعد على أن تصبح أطرافا في الاتفاقية المعنية بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، وأن تضع في اعتبارها القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من المحافل المتعددة الأطراف. وقال إنه لا بد للمجتمع الدولي من أن يعزز مركز اللاجئين وتعزيز مبدأ عدم الإعادة القسرية وهما الدعامتان الأساسيتان لعملية الحماية الدولية.

٢١ - وأردف يقول إن البرازيل تدرك العلاقة الواضحة بين انتهاك حقوق الإنسان وتدفق اللاجئين، وهي تؤيد التعاون المتزايد بين المفوضية وبين مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وتجدر مساندة سعي المفوضية للتوصل الى حلول مستديمة للمشكلة، وفي نفس الوقت، ينبغي إيلاء اهتمام مماثل للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرئيسية. التي تؤثر بشكل واضح على استجابة الدول لتدفق اللاجئين والى عمليات التشريد الداخلي ويجب على المجتمع الدولي أن يوفر الموارد الكافية لتمكين المفوضية من مواجهة التحديات المتزايدة التي تواجهها. وينبغي أن تُعطى المفوضية سلطة التدخل في أزمات اللاجئين والمساعدة على إدماج اللاجئين في الدول المستقبلية.

٢٢ - وقال إن مشكلة اللاجئين تحظى باهتمام خاص من الحكومة البرازيلية بسبب الزيادة الكبيرة في أعداد اللاجئين في البرازيل في السنوات الأخيرة. وقد مكنت الحكومة اللاجئين من ممارسة حقوقهم المدنية وسهلت حصولهم على العمل بتزويدهم بأوراق هوية وتصاريح عمل، الى جانب الاهتمام باحتياجاتهم الطبية والاجتماعية والأمنية. وتساعد المفوضية، بالاشتراك مع مؤسسة كرييتاس (الاتحاد الدولي للجمعيات الخيرية والاجتماعية الكاثوليكية) على إدماج اللاجئين في المجتمع البرازيلي بتوفير المساعدة المالية والمساعدة على التصرف على فرص العمل.

٢٣ - وأضاف يقول إن هذه التدابير ما زالت غير كافية، على الرغم من أهميتها. فقيود الميزانية التي تواجهها المفوضية، وما يترتب عليها من تحديد المساعدة المالية الشهرية المقدمة للاجئين، قد فاقما الحالة.

٢٤ - وتابع يقول إن البرازيل سنت، كجزء من برنامجها الوطني لحقوق الإنسان، تشريعا شاملا ينظم حالة اللجوء، وسلمت بالانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان كسبب لمنح حق اللجوء. كما أنشئت لجنة وطنية للاجئين، تضم في عضويتها ممثلين حكوميين وغير حكوميين، لمعالجة جميع المسائل المتعلقة باللاجئين في البرازيل. وتسعى وزارة الخارجية البرازيلية الى توسيع مجال التعاون بين الهيئات الحكومية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأطراف المهمة الأخرى بما فيها مؤسسة كرييتاس الدولية.

٢٥ - وقال إن مسألة توسيع نطاق ولاية المفوضية ليشمل تقديم المساعدة للأشخاص المشردين داخلها ينبغي أن تدرس بحذر، في ضوء فقدان الموارد الذي يعرقل قدرتها على الوفاء بولاياتها الحالية. وقد يكون من الأفضل تعزيز الدور الذي تقوم به الوكالات الأخرى الأكثر خبرة في هذا المجال، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويجب على المفوضية ألا تتدخل لمساعدة الأشخاص المشردين داخلها إلا في الحالات الاستثنائية للغاية، على أساس كل حالة على حدة.

٢٦ - السيد الحميميدي (العراق): قال إن مشكلات اللاجئين ليست مجرد أمر يتعلق بالدول المرسلة والمستقبلة فحسب، وإنما هي مشكلات يتعين تسويتها عن طريق التعاون الدولي. وإن العراق يثني على العمل الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من وكالات المعونة الدولية المعنية بتشرد السكان، سواء داخل البلدان أو فيما بينها. وفي هذا الصدد يود وفده أن يبرز أهمية حماية المهمة الإنسانية التي تقوم بها المفوضية من النفوذ السياسي الخارجي، وخاصة وأن هناك دولا معنية تحاول المبالغة في خطورة وحجم مشكلة اللاجئين لكي تتخذ منها ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٢٧ - وأضاف يقول إن مشكلة اللاجئين في العراق هي مجرد ظاهرة حديثة وتعود في معظمها الى الحالة الاستثنائية التي يواجهها البلد نتيجة للجزءات التي ليس لها ما يبررها وللعُدوان العسكري من جانب قوات التحالف. ومع نشوب القتال بين الفصائل الكردية في شمال البلاد والتدخل المسلح من الدول المجاورة، اضطر آلاف العراقيين الى الهرب من ديارهم والتماس المأوى في أجزاء أخرى من البلاد أو في خارجها. ويكمن الحل الوحيد للمشكلة في إنهاء التدخل الخارجي في شؤون العراق وعودة السيطرة المركزية على البلد بأسره.

٢٨ - السيدة دونغ زيهوا (الصين): ذكرت أنه لم يحدث تحسن أساسي في الحالة العامة للاجئين في العالم خلال العام الماضي. فقد واجهت مؤسسة الحماية الدولية تحديات جسيمة، مثل المشاكل المعقدة في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، التي عرقلت على نحو خطير المساعدة الإنسانية. وفي الوقت نفسه اعتمدت بعض البلدان المتقدمة النمو تدابير صارمة لمراقبة الحدود بالإضافة إلى سياسات تقييدية لمنح اللجوء. وأعيد العديد من طالبي اللجوء السياسي على أعقابهم، رغم كونهم في حاجة حقيقية إلى حماية دولية.

٢٩ - وأضافت تقول إن مفوضية شؤون اللاجئين لا تستطيع مواجهة التحديات التي تواجهها بمفردها؛ وإنما في حاجة إلى دعم قوي من المجتمع الدولي. وعلى الحكومات الإيفاء بالتزاماتها الدولية بوحى من ضميرها، والتقيد بمبادئ حقوق الإنسان الأساسية وحماية مؤسسة اللجوء. وفي الوقت نفسه ينبغي أن تتضافر جهود المجتمع الدولي من أجل القضاء على الأسباب الجذرية بهدف الوقاية من تدفقات جديدة للاجئين على نطاق واسع.

٣٠ - ومضت تقول إن الحل المثالي يكمن في إعادة الطوعية إلى الوطن في جو من السلامة والكرامة. وأن الأغلبية الواسعة من اللاجئين متمركزة في البلدان الفقيرة. وقد أنقمت العديد من البلدان النامية، رغم مواردها الاقتصادية المحدودة، قدرا كبيرا من الموارد البشرية والمادية والمالية في استضافة اللاجئين، وقدمت تضحيات هائلة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. غير أن جهودها لم تلق الدعم الواجب. فقد شهدت السنوات

الماضية تقلصا مستمرا في اهتمام المجتمع الدولي ببعض مشاكل اللاجئين التي طال أمدها. وذكرت أن وفد بلدها يدعو المجتمع الدولي إلى أن يتفهم على نحو كامل الأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب على وجود عدد كبير من اللاجئين في البلدان النامية، وإلى أن يدعم جهودها بتدابير ملموسة، ويتقاسم العبء معها ويسعى على نحو نشط لإيجاد حلول دائمة.

٣١ - وتابعت تقول إن وفد بلدها يلاحظ مع الارتياح أن عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كان مثمرا جدا خلال العام الماضي، وأعربت عن تقديرها للمفوضية السامية لتفانيها وإسهامها في خدمة القضية الإنسانية. وأن الصين تأمل في أن يعزز إصلاح الأمم المتحدة المقترح التنسيق بين مفوضية شؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية الأخرى، وتحسين فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنسانية بأكملها. وعلى المفوضية، خلال عملها مستقبلا، أن تتقيد بالكامل بطبيعتها الإنسانية والسياسية واعتماد موقف حذر تجاه القضايا التي لا تدخل في إطار ولايتها.

٣٢ - واستطردت تقول إن التعاون استمر في النمو بين الحكومة الصينية ومفوضية شؤون اللاجئين خلال العام الماضي. فالمساعدة المقدمة إلى ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ من الهند الصينية في الصين تجري على نحو سلس، وبذلت جهود إيجابية من أجل تعزيز تشجيع إعادة ما تبقى من لاجئي القوارب الفيتناميين إلى وطنهم وتسوية مشكلة اللاجئين الفيتناميين في هونغ كونغ. وتتطلع حكومتها إلى مواصلة تعاونها مع المفوضية في السعي لإيجاد حلول دائمة لهذه المشاكل في وقت مبكر. ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه في هذا الميدان.

٣٣ - السيد كومار (الهند): أعرب عن تقديره للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وموظفي المفوضية لما تحلوا به من شجاعة وتفان في أداء الولاية الإنسانية الهامة المنوطة بهم بدون دعم دولي مناسب أحيانا، وبتعرض أنفسهم لخطر كبير.

٣٤ - وأضاف أن المشاكل تضاعفت بسبب الطبيعة الحادة المتزايدة للمنازعات وطبيعة تدفقات اللاجئين الناتجة عن ذلك، والنسيج العرقي المعقد في المناطق المتأثرة - التي هي في معظمها بلدان نامية مثقلة بالفعل بمشاكلها السياسية والاقتصادية - وبالأثر الدائم للتغيرات الاجتماعية والهويات العرقية في المناطق المعنية. وثمة حاجة إلى التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، ويجب الإقرار أنه رغم الصعوبات، كانت تلك المساعدة في المتناول، وإن لم تكن على اطلاع حسن.

٣٥ - ومضى يقول إن المفارقات والمعضلات الناجمة عن ذلك تؤثر في جميع الأطراف. فاللاجئون الطالبون للجوء يواجهون بيئات محفوفة بالشكوك في البلدان التي تستضيفهم، أو يواجهون الإعادة إلى أوطانهم التي لا يطمنون فيها على سلامتهم أو التي تكون الحرب قد دمرتها. وتضطر البلدان المضيفة، وهي أساسا من البلدان النامية التي دأبت على توفير اللجوء، إلى الاختيار بين المبادئ الإنسانية الأساسية والتهديد الحقيقي لأمها واستقرارها الناتج عن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين. وكثيرا ما تجبر المنظمات الإنسانية على الاختيار بين خيارات يتعذر التمسك بها تنطوي على قدر مساو من انعدام خطير لأمن اللاجئين، أو تقديم المساعدة الإنسانية إلى شقين متحاربين مستفيدين من وجود مدنيين في مخيمات اللاجئين أو لا يقدمان الإسعاف إطلاقا

للمدنيين الأبرياء. ويجد عمال تقديم المعونة أنفسهم محصورين بين حرصهم على حماية اللاجئين وبين ضعفهم بالذات.

٣٦ - واستطرد يقول إنه ثمة علاقة واضحة بين احترام المبادئ الأساسية لحماية اللاجئين وضرورة مواجهة الشواغل السياسية والاقتصادية والأمنية المشروعة للدول المتأثرة بتدفقات اللاجئين. وهذا يستلزم تفحص أدق للعناصر المسلحة الساعية للحصول على مركز اللاجئ الذي يبطل الطابع المدني لمستوطنات اللاجئين. وأفضل السبل لتوفير عملية شفافة ومتعددة الأطراف تراعي مصالح جميع الدول والطابع الدولي للمشكلة يتمثل في تأمين التوازن السوي بين الحماية الدنيا التي يجب أن يتمتع بها اللاجئون وبين الشواغل الأمنية المشروعة للدول.

٣٧ - وأردف يقول إن الإعادة إلى الوطن لا تزال الحل المثالي لمحنة اللاجئين في حالات التشريد الجماعي. لكن، نظرا إلى نطاق المشكلة والظروف التي كثيرا ما تكون هشة وغير مستقرة في بلد الأصل، يمكن أن تصبح الإعادة إلى الوطن مسألة إشكالية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الحالات التي لم تسو فيها بعد الأسباب الجذرية للمنازعات، فالإعادة إلى الوطن في الوقت غير المناسب لا تشكل خرقا لحقوق اللاجئين فحسب بل يمكن أن تؤدي أيضا إلى تهديد آفاق التوفيق والأمن في الأمد الطويل.

٣٨ - وأضاف يقول إن التضامن الحقيقي وتقاسم الأعباء يمثلان مسألة أساسية. فلا واجب استقبال اللاجئين ولا التكاليف الحقيقية التي ترتبط بوصولهم، موزعة في العالم على نحو عادل في الوقت الراهن. فتوزيع مسؤوليات الدول تجاه اللاجئين تقوم على الصدف الجغرافية وقدرة الدول النسبية على التحكم في حدودها. والإهمال المتواصل لأثر الأعداد الكبيرة من السكان اللاجئين في البلدان النامية يضعف رغبة تلك البلدان المتواصلة في توفير الملجأ. ولذلك يعتبر توفر القدرة لدى البلدان المستقبلة على التعامل مع حالات اللاجئين وتوفير القدرة لدى بلدان المنشأ على تأييد وإعادة واسعة النطاق للاجئين إلى أوطانهم أمر حاسم ويحتاج إلى عمل متضافر بغية معالجة المشاكل في بلدان المنشأ عن طريق تقديم المساعدة إلى العائدين وإلى البلد ذاته.

٣٩ - وأضاف يقول إن ثمة خطر من أن تؤدي حالات اللاجئين الطارئة التي تنطوي على عمليات تشريد واسعة النطاق، تطفئ على وسائط الإعلام، إلى حجب حالات ملحة أخرى تتطلب الاهتمام بها. ويجب أن تستمر الأنشطة المضطلع بها بموجب البرامج العامة في الحصول على دعم الحكومات. وكما ينبغي التصدي بصورة جديدة لقضايا الحماية، وسلامة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وضرورة إيجاد حلول سياسية طويلة الأجل.

٤٠ - السيد تروتي (كندا): أعرب عن دعم وفد بلده التام لمفوضية شؤون اللاجئين، وقال إن الادعاءات الأخيرة بشأن تسييس هذه الهيئة ينتقص من قدر عملها، ويهدد سلامة موظفيها والعاملين الآخرين في مجال المساعدة الإنسانية. وتود كندا مواصلة حوار مفتوح مع البلدان التي تواجه مشاكل لاجئين خطيرة وتدعم جهود المفوضية من أجل إقامة تعاون معها، ففي زمن الصعوبة يكون الالتزام بأحكام الصكوك الدولية المتصلة باللاجئين أهم من التشكك في صحتها الأساسية. إذ لا تزال اتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية ملائمة للمشاكل الراهنة.

٤١ - وقال، في معرض ثنائيه على عمل المفوضة السامية، فإن وفد بلده يعتقد أن الدول الأعضاء في حاجة إلى إظهار الإرادة السياسية من أجل دعم عمل المفوضية حتى تتمكن من إيجاد حلول دائمة وتقديم الحماية الإنسانية للاجئين التي أنشطتها بها ولايتها.

٤٢ - السيدة فرييسكة (ليختنشتاين): قالت إنها ترحب بالانخفاض العام في عدد اللاجئين في العالم. وإنها تؤيد استراتيجية مفوضية شؤون اللاجئين الرامية إلى تعزيز المصالحة والتعمير في بلدان المنشأ، نظراً لأن أغلبية اللاجئين تفضل العودة إلى الوطن طواعية على الإقامة في المنفى لفترة طويلة. وذكرت أن النساء والأطفال يمثلون أكثر من ثلاثة أرباح مجموع اللاجئين وأنهم من بين الفئات الأكثر ضعفاً. وأن للنساء احتياجات خاصة، من بينها الحماية من العنف الجنسي والاستغلال؛ ولذا فإنها ترحب بتوفير التدريب لموظفي المفوضية في قضايا الجنسين. وقالت إن الأطفال كثيراً ما يكونون أول ضحايا العنف والأمراض وسوء التغذية، المرافقة لتشريد السكان، وأن القصر غير المصحوبين يتعرضون لخطر خاص. والمفوضية بوصفها من أولى الوكالات التي تتدخل في حالات الطوارئ، تتمتع بمركز فريد يسمح لها بمساعدة الأطفال من اللاجئين وأثنت على جهود المفوضية في هذا الصدد.

٤٣ - وقالت إن حكومتها تشعر بقلق بالغ إزاء الأخطار التي تتهدد سلامة موظفي المفوضية. ورغم أن اعتماد الصكوك القانونية في حد ذاته، لن يحل المشكلة، فإنها تعتقد أن اتفاقية عام ١٩٩٤ بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة وسلامة موظفي الوكالات المرتبطة بها ستسهم في تعزيز الحماية الممنوحة للعاملين في مجال الخدمات الإنسانية.

٤٤ - وأضافت أنه وفقاً لاتفاقية عام ١٩٥١ بشأن مركز اللاجئين، تؤدي المفوضية دوراً هاماً في تحديد انطباق أحكامها. وإن حكومتها التمسست المشورة من المفوضية بشأن عدد من القضايا، من بينها الطلبات الفردية المتعلقة بالتماس اللجوء، وأنها ملتزمة باتباع سياستها المتمثلة في التعاون مع المفوضية السامية وموظفيها.

٤٥ - السيدة بارودي (الأرجنتين): قالت إنه على الرغم من انخفاض عدد اللاجئين على مدى السنة الماضية، فإن الجهود الرامية إلى مساعدة مجتمعات اللاجئين وحمايتهم يجب أن تستمر. وأن الأرجنتين التي هي طرف في اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧، تكرر الإعراب عن استعدادها للتعاون مع المفوضية. وإن حكومتها تسعى إلى تعزيز الحل السلمي للمنازعات التي تنسب في خلق حالات اللاجئين وتشدد على الحاجة إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات على الصعيد المحلي.

٤٦ - وشددت على أهمية إعلان سان خوزيه بشأن اللاجئين والمشردين، لعام ١٩٩٤، الذي يهدف إلى المواءمة بين المفاهيم والآليات القانونية من أجل تحقيق حلول دائمة. وقالت إنه وفقاً لذلك الإعلان، عكّدت حلقات دراسية عديدة في أمريكا الجنوبية لتحسين التشريعات المتعلقة باللاجئين وتعزيز المؤسسات الوطنية. وإن الأرجنتين تؤيد إنشاء شبكة مساعدات إنسانية دولية تساعد على معالجة حالات الطوارئ؛ وأثنت على المعونة الإنسانية التي قدمتها الخوذ البيضاء في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا في نهاية عام ١٩٩٦.

٤٧ - وأردفت قائلة، إن الأرجنتين قدمت عددا كبيرا من مشاريع القرارات المتعلقة بالبند قيد النظر، ترى أن الجانب الإنساني الصرف في عمل الأمم المتحدة يجب أن يلقى دعما واسعا، نظرا لأن الضحايا هم من اللاجئين في معظم الأحيان.

٤٨ - السيد كالاينا ميت (تايلند): قال إن حفنة ضئيلة من الأعداد الكبيرة من اللاجئين والمهاجرين غير القانونيين الموجودين في تايلند حاليا هم وحدهم الذين يمكن إعادتهم إلى أوطانهم بسلامة. وإن تايلند لا تزال تعرض المأوى المؤقت على اللاجئين، بشرط إقامة توازن بين الاعتبارات الإنسانية والأمن الوطني. وإنها لن تسمح بالدخول إلى البلد تحت ادعاءات كاذبة بغية استخدامه كمنطقة انطلاق للقيام بأنشطة ضارة ببلدان أخرى. إذ أنه يتعين على جميع اللاجئين الامتثال لحكم القانون واحترام مصالح تايلند الوطنية.

٤٩ - وأضاف قائلاً، إن تايلند، التزاما منها بتقديم المساعدة الإنسانية والحماية للاجئين، تحملت تكاليف مادية واجتماعية ونفسية باهظة. فقد نقلت المشردين من ميانمار لكي تحميهم من الهجمات العابرة للحدود، وقدمت المأوى المؤقت والمساعدة الإنسانية لـ ٥٠ ٠٠٠ كمبودي. ولا تزال تايلند مقتنعة بأن "العودة الآمنة" هي الحل الدائم الوحيد ويؤسفها أن توجه إليها انتقادات ظالمة لقاء كل المساعدات التي قدمتها للاجئين.

٥٠ - واسترسل قائلاً إنه ينبغي للمفوضية أن تقوم بدور الوسيط الحفاز في عملية الإعادة إلى الوطن، وأنه ينبغي لها أن تفكر في إعداد اتفاقات مع البلدان المرسله تكفل العودة الآمنة. وقال إن إعادة الإدماج يمكن أن توفر حافزا ماديا للإعادة إلى الوطن وينبغي لها أن تعالج المشاكل الناشئة عن النزوح الواسع النطاق. وقال إن الجهود التي بذلت مؤخرا لإنشاء إطار للتعاون بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، ومفوضية حقوق الإنسان تعتبر أمرا مشجعا في هذا الصدد.

٥١ - وأعرب عن ترحيب تايلند بتجدد المناقشة بشأن تنفيذ "شرط الكف" في اتفاقية ١٩٥١، نظرا لأن ذلك يوفر حافزا قويا على الإعادة إلى الوطن ويخفف من عبء الذين لا يحتاجون إلى حماية الجاثم لفترة طويلة على كاهل المجتمع الدولي والبلدان المستقبلة. إلا أنه ينبغي أن تكون أية عملية إعادة للوطن ناشئة عن ذلك إعادة طوعية. وقال إن أية تدابير تتخذ لمعالجة النزوح الواسع النطاق هي محل ترحيب وإن كانت لا تنظر إلى الأجل الطويل: إذ ينبغي على وجه التحديد النظر في إنشاء "مراكز عبور غوثية" في بلدان المنشأ يمكن أن تكون أقل تكلفة في إدارتها وتكون مكتملة ومعدة للعودة الآمنة.

٥٢ - السيد فيويلمان (المراقب عن لجنة الصليب الأحمر الدولية): قال إنه على الرغم من الأعباء الباهظة التي يفرضها نزوح اللاجئين الجماعي، فإن من الأمور الحيوية أن تواصل الدول احترامها للمبدأ الأساسي المتمثل في عدم الإعادة القسرية. وأضاف قائلاً إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يؤيد مظاهر التضامن مع اللاجئين المدنيين وأن يكفل عدم إرغامهم على العودة إلى بلدانهم دون ضمانات تكفل أمنهم واحترام كرامتهم الإنسانية.

٥٣ - واستطرد يقول إن من الأمور الحيوية أن تحتفظ مخيمات اللاجئين بطابعها المدني والسلمي وألا تصبح فريسة للجماعات المسلحة التي تستخدمها كقواعد عسكرية. وإنه ينبغي للدولة المضيفة أن تنزع أسلحة مثل هذه الجماعات وأن تحتجزها بينما ينبغي للمخيمات نفسها أن تقع بعيدا عن مناطق الحدود.

٥٤ - وأضاف قائلا إن لجنة الصليب الأحمر الدولية قدمت في عام ١٩٩٧ المساعدات والحماية لضحايا الحرب والمشردين في كثير من أنحاء العالم. ففي منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية، قدمت المياه والضروريات الأساسية للاجئين، ويسرت عودة المشردين إلى منطقتي غوما وبوكافو وساعدت على جمع شمل الأسر في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. أما في أفغانستان حيث قدمت العون إلى ما مجموعه ٤٠٠ ٠٠٠ شخص، فقد ظلت اللجنة تدير برامج للمساعدة الطبية وإعادة التأهيل الزراعية. وفي سري لانكا قدمت الرعاية الطبية في مناطق الصراع، وساعدت الآلاف من المشردين في عدد من الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. وفي كولومبيا، قدمت اللجنة الطعام وتكاليف السفر للمشردين داخليا.

٥٥ - وقال إنه ينبغي عمل المزيد لوضع حد لما حدث مؤخرا من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الذي يحظر انتقال السكان المدنيين قسرا. وإنه ينبغي لجميع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية أن تتذكر التزاماتها المقررة بموجب تلك الصكوك. وقال إن لجنة الصليب الأحمر الدولية تأمل في أن تؤدي الأعمال التي اضطلعت بها مؤخرا مع الأمم المتحدة بشأن التشرّد الداخلي إلى مزيد من الحماية الفعالة للسكان المدنيين. وإنه فيما يتعلق بحماية العاملين في تقديم الخدمات الإنسانية، يعتبر التشاور بين مختلف وكالات المعونة الإنسانية مهما أكثر من أي وقت مضى. وإنه ينبغي أن تفعل الدول المزيد لحماية هؤلاء الموظفين كما ينبغي لها أن تولي الموضوع المزيد من النظر في الاجتماع المقبل الذي ستعقده الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف. واختتم كلمته قائلا إنه لكي نحفظ للنشاط الإنساني باستقلاله الذاتي التام، ينبغي لهذا النشاط أن يكون مستقلا عن البيئة السياسية والعسكرية التي يمارس فيها.

٥٦ - السيد بول (نيوزيلندا): أعرب عن تأييده الشديد للأعمال التي اضطلعت بها مفوضية شؤون اللاجئين على مدى السنة الماضية، وأشاد إشادة خاصة بأعمالها في مجال إعادة اللاجئين إلى أوطانهم المبعثرين في مختلف أنحاء البحيرات الكبرى الأفريقية. وقال إن موظفي المفوضية وغيرها من المنظمات الإنسانية قد قاموا بأعمال بارزة في أصعب الظروف. وإن الأخطار التي يواجهها العاملون في مجال المساعدة الإنسانية في تلك المنطقة تبرز الحاجة إلى مد نطاق الحماية القانونية لكي يشمل المشاركين في تقديم المساعدة الإنسانية.

٥٧ - واسترسل قائلا إن نيوزيلندا تؤيد قرار المفوضية السامية الذي اتخذته مؤخرا بوقف بعض عمليات المفوضية في منطقة البحيرات الكبرى وتأسف بشدة لانتهاك المبادئ الإنسانية الدولية الذي أفضى إلى ذلك القرار. وأضاف أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتعاون مع المفوضية إلى أقصى حد لكي تتسنى حماية اللاجئين ومساعدتهم فضلا عن إعادتهم إلى أوطانهم حيثما أمكن ذلك. وإن بلده الذي قبل بمسؤولية الإسهام في الحماية الدولية للاجئين، يتلقى حصة سنوية من اللاجئين تعهد بها إليه المفوضية بوصفها تحتاج إلى إعادة التوطين على سبيل الأولوية. ويود وفده أن يعرب عن بالغ تأييده لتمديد ولاية المفوضية لخمس سنوات أخرى.

٥٨ - السيدة غليغوروا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): أثنت على المفوضة السامية لشؤون اللاجئين وعلى العاملين في تقديم المساعدات الإنسانية في الميدان لالتزامهم بمراعاة الحقوق الأساسية للاجئين. وقالت إنه منذ عام ١٩٩٢ اتخذ نحو ٦٠ ٠٠٠ لاجئاً مسجلاً من كرواتيا والبوسنة والهرسك من بلدها وطنا مؤقتاً لهم، وإن بلدها قد زودهم جميعاً بالمأوى والأغذية والرعاية الصحية والتعليم وحرية الانتقال والحرية الدينية. وذكرت أنه على الرغم من أن هذا يمثل تحدياً هائلاً لبلدها، فإنه قد تمكن من تنفيذ تلك المهمة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبلدان المانحة، ومنظمات المساعدة الإنسانية.

٥٩ - واسترسلت قائلة إن هناك حاجة إلى نهج أشمل أكثر ابتكاراً تجاه مشكلة اللاجئين، وإن إدماج اللاجئين في بلدان اللجوء وإعادة توطينهم في بلدان ثالثة وإعادة توطينهم إلى أوطانهم تحتاج جميعاً إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية والمعايير الدولية. إذ لا يمكن التوصل إلى حلول دائمة ما لم تتوفر لدى الحكومات الإرادة السياسية اللازمة لتولي مسؤولياتها المقررة بموجب القانون الدولي المتعلق باتقاء الصراعات وتسويتها. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدها بالأفكار الداعية إلى إنشاء نظم إشعار مبكر ودبلوماسية وقائية تستهدف تسوية الصراعات سلمياً في مراحلها الأولى، ويشدد على وجوب إعادة اللاجئين والمشردين إلى بلدانهم دون قيد أو شرط. وأخيراً، أعربت عن تأييد وفدها الشديد لجهود المفوضية الرامية إلى الإصلاح المؤسسي.

٦٠ - السيد بوغوره (جيبوتي): شجب الهجمات على موظفي الأمم المتحدة ومن يرتبطون بها من موظفي تقديم الخدمات الإنسانية، واستعمال القوة ضد اللاجئين والمدنيين، وحث جميع الدول على احترام التزاماتها المقررة بموجب اتفاقية عام ١٩٥١. وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي، من ناحية أخرى، أن يتفهم المشكلات التي تواجهها البلدان المضيفة لا سيما البلدان الفقيرة الصغيرة التي لا تملك هياكل أساسية اقتصادية واجتماعية كافية. وبينما يسعد المرء أن يلاحظ نقصان العدد الإجمالي للاجئين، فإن عددهم لا يزال كبيراً للغاية ويستلزم حلاً دائماً. وبينما يمكن أن يعتبر تنظيم المؤتمرات الإقليمية خطوة في هذا الاتجاه، فإن الحل الحقيقي يكمن في إزالة أسباب النزاع، وذلك من خلال المساعدة الإنمائية ومكافحة الفقر.

٦١ - وأعرب عن تأييد وفده لأعمال المفوضة السامية المتمثلة في تقديم المساعدة للأطفال اللاجئين والبالغين الهاربين من مناطق النزاع المسلح. كما أعرب عن أسف وفده لأن الانقلاب الذي وقع في سيراليون قد جعل من المستحيل الاستمرار في العودة الطوعية إلى الوطن. وقال إن وفده يأمل أن يبادر الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الوطني لأنغولا (يونيتا) إلى التصرف فوراً وفقاً لبروتوكول لوساكا الذي يمثل السبيل الوحيد لتعزيز الثقة وتشجيع اللاجئين على العودة إلى ديارهم. وإنه بينما أحرز بعض التقدم في شرق أفريقيا، ظلت الحالة في الصومال تمثل مصدراً للقلق. وأعرب عن أمله في أن يتصرف أمراء الحرب الصوماليين وفقاً لمصالح الشعب وأن يسمحوا لآلاف اللاجئين المبعثرين في شتى أنحاء المنطقة دون الإقليمية بالعودة إلى وطنهم. وقال إنه بينما يعتبر تحقيق السلام مهمة الصوماليين أنفسهم، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعدهم على تعمير بلدهم الذي خربته الحرب.

٦٢ - ومضى يقول إن جيبوتي ظلت لفترة طويلة بلداً مضيفاً للآلاف من اللاجئين، رغم مواردها المحدودة. إلا أن العدد المتزايد من اللاجئين المصحوب بسبل من المهاجرين الخفيين الباحثين عن العمل والمساعدة، قد أصبح

موضوع قلق كبير. فبعد نشوب النزاع المسلح في جيوتي الشمالية، اضطلعت حكومته ببرنامج ترميم وتأهيل كبير في المناطق المتأثرة. ولا يمكن لهذا البرنامج أن يحقق أهدافه إلا بمساعدة من البلدان المانحة والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

٦٣ - وقال إنه لئن كانت ضخامة عدد اللاجئين والمشردين بالتأكيد تمثل عقبة رئيسية تحول دون التنمية المستدامة، فإن السبب الأصيل لجميع المنازعات تقريبا التي تتسبب في تشريد الجموع السكانية يتمثل على وجه التحديد في الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ في وقت تتناقص فيه المساعدة الإنسانية سنة بعد أخرى.

٦٤ - السيد بول (ليبيريا): قال مما يبعث على الانزعاج، على الرغم من الانخفاض المشجع في عدد اللاجئين في العالم فمما يدعو إلى القول، أن عدد المشردين داخليا مستمر في التزايد بسبب وقوع مزيد من المنازعات الشديدة ونتيجة للعقبات الجديدة التي تحول دون الحصول على حق اللجوء. وأشار إلى أن وفده يشعر بالقلق إزاء السياسات الوطنية الناتجة عن تدابير إعادة القسرية والتدابير التقييدية التي تمنع اللاجئين أو الأشخاص عديمي الجنسية من الحصول على مركز اللاجئين والفوائد المرتبطة به. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيبه بأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تواصل إجراء مشاورات مع عدد من الدول بشأن الحماية الدولية.

٦٥ - وأردف قائلا إن أفريقيا تأثرت للغاية بمشكلة اللاجئين التي أعاققت تنميتها بشدة. وأن ليبريا ترى أن إعادة الطوعية هي الطريقة المفضلة لتخفيف حدة أزمة اللاجئين وأنها ترحب بقرار المفوضية السامية بإجراء مشاورات مع الوكالات الإنمائية في تنفيذ برامج لمساعدة اللاجئين العائدين إلى ديارهم فضلا عن التصدي للأسباب الجذرية لتدفقات اللاجئين. وذكر أن وفده يؤيد سياسة المفوضية المتمثلة في التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ وأن الوفد يلاحظ أن المفوضية تعزز الاستعانة بالمشاريع السريعة الأثر ومخططات التمويل الصغير التي لها أهمية خاصة بالنسبة لجهود الإصلاح التي يبذلها بلده.

٦٦ - وأضاف أن إحدى أولويات الحكومة المنتخبة حديثا في ليبريا هي إعادة اللاجئين الليبريين إلى ديارهم وإعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا وخاصة النساء والقصر. وأن مما يشجع ليبريا أن المفوضية تعتزم إعادة نحو ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ ليبري إلى ديارهم بحلول نهاية عام ١٩٩٨ وأنها ستواصل تقديم تعاونها. وأعرب عن أمله في أن تمنح المفوضية كل الدعم المالي الضروري وأن تلقى تعاوننا من البلدان المضيفة.

٦٧ - السيد نيكفوروف (الاتحاد الروسي): قال إن بلده يعلق أهمية خاصة على تنفيذ برنامج العمل المعتمد في مؤتمر جنيف المعني باللاجئين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة المعقود في عام ١٩٩٦. وأن تنفيذ البرنامج، الذي يشكل عاملا هاما في زيادة الاستقرار، يمثل أولوية سياسية رئيسية بالنسبة للاتحاد الروسي. وفي إطار البرنامج، نجحت بلدان رابطة الدول المستقلة في تعزيز الأساس التشريعي والمؤسسي المتعلق بالهجرة القسرية وغير المشروعة، وتعزيز العلاقات التي تنظمها المعاهدات، واستحداث جانب وقائي في تسوية المنازعات. لكن فقدان الموارد الداخلية لتنفيذ البرنامج يشكل عائقا رئيسيا.

٦٨ - وأضاف أنه نتيجة للخطوات التي اتخذتها البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، لم يشكل وجود نحو ٦٠ مليون نسمة يعيشون خارج أوطانهم العرقية بعد تحلل الاتحاد السوفياتي تهديدا للأمن والاستقرار في الدول المجاورة. ولم يتحول ما يجاوز ٤.٥ مليون نسمة، ممن توطنوا في روسيا آتين من بلدان رابطة الدول المستقلة ودول البلطيق، إلى لاجئين نتيجة اعتماد تشريع بشأن الجنسية والهجرة القسرية في الوقت المناسب. ويمكن تعزيز التعاون القائم بين الاتحاد الروسي وبلدان رابطة الدول المستقلة الأخرى من القيام بعملية إعادة توطين على أساس معاهدات.

٦٩ - وأشار إلى أن مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمات غير الحكومية قد أسهمت إسهاما ملحوظا في النهوض بالقدرات التحليلية والقدرات المتعلقة بالمعلومات. وقال إن الاتحاد الروسي يؤيد لهذا السبب قيام مزيد من التعاون بين جميع المشتركين في مؤتمر جنيف وزيادة الاستفادة من إمكانيات المنظمات غير الحكومية. ومن المتوقع أن تستمر تحركات السكان الواسعة النطاق في الاتحاد الروسي حتى بداية القرن الحادي والعشرين مما سيؤدي إلى زيادة في عدد الناس الذين يعيشون هناك قدرها ٣.٥ مليون نسمة. ومن الضروري القضاء على الأسباب المؤدية إلى التشرذم القسري عن طريق جملة أمور منها الاضطلاع بإجراءات رصدية ووقائية حذرة ويمكن أن تترتب عواقب وخيمة في المستقبل على عدم تنفيذ برنامج العمل.

٧٠ - ومضى قائلا إنه على الرغم من قيود الميزانية الشديدة، فإن الاتحاد الروسي يلبي احتياجات اللاجئين والمشردين بغير إرادتهم كجزء من سياسته للهجرة ويأمل في أن تواصل مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهودها لضمان مزيد من التنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا خاصة فيما يتعلق بتقديم مساعدة في تنفيذ برامج الهجرة الإقليمية الروسية. وسيكون هذا مساهمة حقيقية في تعزيز قدرة بلده على حل مجموعة واسعة النطاق من المشاكل المتعلقة بالهجرة القسرية.

٧١ - وقال إنه يأمل في أن يحظى مشروع القرار الذي سيقدمه الاتحاد الروسي والبلدان الأخرى المعنية بشأن هذه المسألة بتأييد إجماعي كما حدث في السنة الماضية.

٧٢ - السيد بارك سو جيل (جمهورية كوريا): قال إنه رغم الانخفاض في عدد اللاجئين في العالم عن السنة الماضية فلا تزال أعداد ضخمة من البشر تهرب من ديارهم فرارا من الاضطهاد والعنف ويجب أن يبذل المجتمع الدولي جهدا متضافرا للتصدي لهذه المشكلة.

٧٣ - وأضاف أنه رغم إحراز قدر كبير من التقدم منذ اعتماد اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، فإن الاتجاه الحالي السائد في بعض أجزاء العالم نحو اتباع سياسات تقييدية في منح اللجوء هو اتجاه مقلق للغاية. وحث الدول على النظر في بديل لمفهوم "الحماية المؤقتة" يمكن بموجبه تدعيم مبدأ حماية اللاجئين وفي نفس الوقت أخذ الشواغل المشروعة للدول في الحسبان. ولكن ينبغي عدم المساس بأي حال من الأحوال بمبدأ عدم الإعادة القسرية.

٧٤ - وأشار إلى أنه في ظل المناخ الاقتصادي الحالي، يكتنف إدماج اللاجئين في سكان البلدان المضيفة مشاكل تجعل إعادة الوطن الحل المناسب. وأعرب عن تأييده لذلك للمشاريع السريعة الأثر التي تنفذها مفوضية الأمم المتحدة للاجئين الرامية إلى تقديم مساعدة فورية إلى اللاجئين. وأعرب أيضا عن ترحيبه بجهود المفوضية لتعزيز التعاون مع الوكالات الإنمائية والمؤسسات المالية المختلفة، وبصفة خاصة البنك الدولي، حيث أن تنسيق أنشطتها يعد أمرا حيويا لنجاح برامج إعادة الإعادة إلى الوطن. ويمثل إنشاء المكتب الجديد لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ليحل محل إدارة الشؤون الإنسانية خطوة إيجابية أخرى.

٧٥ - وأضاف أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعزز جهوده للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وخاصة حقوق أضعف الفئات حيث أن احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان يعد عنصرا هاما في الحيلولة دون وجود لاجئين وحمايتهم. وأن حالة اللاجئين من النساء والأطفال تتطلب اهتماما خاصا وأعرب عن ترحيبه بمبادرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي اتخذت لهذا الغرض، من بينها الفريق المرجعي فيما يتعلق باللاجئات وبرامج التقييم المنفذة في أرجاء العالم المتعلقة باللاجئين من الأطفال والمراهقين.

٧٦ - وأعرب عن قلق حكومته البالغ إزاء التهديدات التي تحيق بموظفي الأمن والموظفين الإنسانيين. وقال إنه أثناء رئاسته لمجلس الأمن، عقد المجلس مناقشة بشأن موضوع "توفير الحماية للمساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين ولغيرهم ممن يتواجدون في حالات نزاع" أدت إلى اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/1997/34.

٧٧ - وأضاف أن تسوية مشكلة اللاجئين هو في صالح جميع البلدان. وقد زادت حكومته مساهماتها المقدمة إلى برامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين زيادة كبيرة وهي ملتزمة بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء الأخرى ومنظومة الأمم المتحدة نحو تحقيق هذا الهدف.

٧٨ - السيد ستاهلين (المراقب عن سويسرا): قال رغم أن الانخفاض الذي حدث مؤخرا في عدد اللاجئين في العالم كان مشجعاً، فقد فرضت تطورات أخرى، خاصة تلك التي شهدتها منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، تحديات لم يسبق لها مثيل على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فقد دفعت مشكلة إضفاء الطابع العسكري على مخيمات اللاجئين في المنطقة المجتمع الدولي إلى إعادة تقييم الصلة القائمة بين المساعدة الإنسانية والإجراءات السياسية المتخذة استجابة لحالات الطوارئ.

٧٩ - وتناول مسألة الإعادة إلى الوطن فقال إن من المهم تهيئة ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية تؤدي إلى عودة اللاجئين. ولا يمكن لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تضطلع وحدها بهذه المهمة ولذلك فإنه يهيب بالوكالات الإنمائية والمؤسسات المالية فضلا عن الدول المعنية بأن تسهم بجهودها لبلوغ هذه الغاية. ويمثل توقيع مذكرة تفاهم مع عدد من هيئات الأمم المتحدة الأخرى الخطوة الأولى في هذا الصدد. وينبغي أن تشير جميع الأجهزة المعنية بوضوح إلى أشكال التعاون الذي ستحدث فيما بينها. كما أعرب عن ترحيبه بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز التنسيق المشترك فيما بين الوكالات. وأشار إلى أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لبلوغ التوزيع الأمثل للعمل فيما بين الوكالات المختلفة ويجب أن يؤخذ في الحسبان أنه يوجد في جنيف مقر عدد من الوكالات الإنسانية.

٨٠ - وأشاد بشجاعة موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحث جميع الدول الأعضاء على التفكير في أفضل وسيلة لتعزيز سلامتهم.

٨١ - السيد سرقيوه (الجمهورية العربية الليبية): قال إن العدد المتزايد للاجئين والمشردين في أجزاء مختلفة من أفريقيا، ومن بينها منطقة البحيرات الكبرى، لا يمثل تحدياً لم يسبق له مثيل يواجه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولكنه يفرض أيضاً أعباء اجتماعية واقتصادية إضافية على البلدان المستقبلية. وينبغي للمجتمع الدولي والبلدان المانحة والمؤسسات المالية ووكالات الأمم المتحدة أن تدعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسائر الوكالات في عملها المتعلق بالإدماج وإعادة الطوعية إلى الوطن، فهما الحلان الوحيدان الدائمان لأنهما يتصدیان للمشكلة من جذورها. وقال إن موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يستحقون الشناء لما يقدمونه من مساعده في إعادة اللاجئين إلى ديارهم وفي تقديم حماية ومساعدة إلى المجموعات الضعيفة مثل النساء والأطفال الذين كثيراً ما يكونون عرضة لأخطار شخصية كبيرة.

٨٢ - وقال فيما يتعلق بحالة اللاجئين على الحدود بين مصر والجمهورية العربية الليبية التي ورد وصف لها في تقرير المفوضة السامية (A/52/12، الفقرة ٢٠٦) إن وفده يرغب في أن يوضح أن الجمهورية العربية الليبية لم تجبر على الإطلاق أي فلسطيني على العودة إلى الوطن. وفي الواقع أنها وفرت، ولا تزال توفر، ملجأً لأعداد ضخمة من الفلسطينيين الذين أخرجوا بالقوة من ديارهم في مثال من أسوأ الأمثلة للاحتلال غير المشروع. وقد قرر الفلسطينيون المعنيون أن يعودوا إلى أوطانهم بعد توقيع اتفاقات أوصلو للسلام. لكن عندما رفضت السلطات الإسرائيلية السماح لهم بالعودة، زودتهم الحكومة الليبية بمساعدة إنسانية وسمحت لهم بالعودة إلى الجمهورية العربية الليبية.

٨٣ - السيدة تولي (كينيا): قالت إن عمليات نزوح اللاجئين الضخمة يمكن أن تؤدي، كما تبين الحالة في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، إلى عدم أمن في البلدان التي فروا منها وفي الدول المجاورة. ولذلك فإن كينيا تعمل من خلال الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على تهيئة ظروف في البلدان الأصلية تؤدي إلى عودة اللاجئين. ورغم إحراز تقدم كبير، يجب على البلدان المانحة أن تواصل دعمها لهذه المبادرة.

٨٤ - وقالت إن كينيا ذاتها بلد مضيف لآلاف من اللاجئين، وإن حكومتها ممتنة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على المساعدة المقدمة منها في التعامل مع اللاجئين.

٨٥ - ومضت قائلة إنها في ضوء الهجمات الأخيرة التي تعرض لها موظفو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتدهور المطرد في المبادئ الإنسانية الأساسية وخاصة في منطقة البحيرات الكبرى، تهيب بالحكومات المعنية أن تؤكد التزامها مجدداً بدعم القانون الإنساني الدولي.

٨٦ - وأضافت أنه حيث أن العودة الطوعية تمثل أفضل حل دائم، فلا غنى عن التصدي للحالة في البلدان التي يعود إليها اللاجئون وتقديم برامج كافية لإعادة الإدماج.

٨٧ - وأردفت أن حكومتها ترحب بالتعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومختلف وكالات حقوق الإنسان والوكالات الإنمائية وتؤيد جهود تأمين العام لوضع استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة تشمل المنظومة بأسرها للعمل على الصعيد القطري من أجل تيسير العودة إلى الوطن.

٨٨ - واستطردت قائلة إن العبء الملقى على عاتق دول اللجوء قد تفاقم نتيجة لانخفاض المساعدة المالية. وإن من المهم أن تقوم الدول التي تعهدت بتقديم منح إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالوفاء بهذه التعهدات في حينها من أجل تيسير تنفيذ برامج المفوضية على نحو سلس وفوري. وتقع مسؤولية حل مشكلة اللاجئين على عاتق المجتمع الدولي بأسره.

٨٩ - السيدة سماح (الجزائر): قالت رغم أن عدد اللاجئين في العالم قد انخفض بنحو مليون نسمة، لا يزال هناك ٢٦ مليون نسمة موضوع قلق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتعيش الأغلبية الساحقة منهم، خاصة في أفريقيا، في عوز تام. ويأمل جميع اللاجئين في العودة إلى أوطانهم. وإلى حين التمكن من بلوغ هذا الأمل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل لهم العيش في ظل ظروف أكثر إنسانية. ورغم النطاق الواسع لبرامج المفوضية وجهودها التي تستحق الثناء، لا يمكن للمفوضية أن تتصدى وحدها لمشكلة اللاجئين، ويلزم دعم معزز من الدول الأعضاء.

٩٠ - وأضافت أن نحو ثلثي عدد اللاجئين في العالم موجود في أفريقيا، وتنفوق احتياجاتهم بشكل كبير قدرات وموارد البلدان المضيفة. وإن حكومتها التي تقدم مساعدة إلى اللاجئين النازحين نتيجة للنزاع في الصحراء الغربية، سترحب بالحصول على دعم إضافي من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما أنها تقدم مساعدة إلى المشردين من مالي والنيجر وتتعاون مع حكومات تلك البلدان من أجل تيسير العودة وإعادة الإدماج.

٩١ - واختتمت كلمتها قائلة إن الجزائر ستواصل سياستها في تقديم المساعدة إلى اللاجئين والمشردين والتصدي في الوقت ذاته للأسباب الكامنة وراء الانتقالات القسرية للسكان.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.
